يقطع البدين او رجلين وقال يعصم لا تسقط وبه يحصل الموالاة لان
لم تكنه الوضوء والتيمم لا يصلي عند ابي حنيفة ويجب عندهما ويتوضأ
يصلي بالايماء كالمحبوس ولو غلبت بداه وعجز عن استعمال الطهورين
يصلي ويعيد وذراعه بالحائط او الارض وله يدع الصلاة امانا رواية
الاسقاط بالكل الا عضاء التيمم فظاهر واما على الاخرى فللفترة
والاحتياط في العبادة ويفترض غسل ما بقي من محل الوضوء
بعد القطع وان قل اعتبارا للجزء بالكل فلذا في التيمم لكن في الزيادة
مقطوع المرفق يمسح فيه موضع القطع اتفاقا ولو قطع فوق الكعب
والمرفق سقط الغسل لزوال المحل وجوز المسح في الباقية
لسقوط غسل الاخرى بزوال المحل فجعلت كالمعدومة من الاصل
المسح على الخفين اتفاقا الجمع بين الاصل والبدل باب المسح على الخفين
طهارة مسح اوله بما بعد لان عن الفعل او من حيث انها رخصة
موقتة الى غاية وقدم التيمم لثبوته بالكتاب والمسح على الخفين
ثبت بالسنة على الصحيح قوله وفعلا كما تقدم والمسح لغة امرار
اليد على الشيء واصطلاحا هنا عبارة عن رخصة مقدرة بيوم وليلة
للمقيم وثلاثة ايام للمسافر والخف في الشرع اسم للمتخذ من الجلد
وما الحق به الساتر للكعبين وسمي خفا من الخفة لان للقدم خف
به من الغسل الى المسح وفتاح الى بيان سببه وشرطه وحكمه
وركنه وصفته وكيفيته وبيان مدته وما ينقضه فسببه لبس
الخف وشرطه كون الخف ساترا محل الفرض صالحا للمسح مع بقاء
المدة وحكمه حل الصلاة به ونحوها وركنه مسح القدر المفروض
في محله وصفته انه سنة مرتجمت برخصا لان العزيمة كان
اصليا غير مبنية على اعذار العباد والرخصة ما بني على اعذار
العباد وهو الاصح في تعريفهما وكيفيته استدا المسح باصابع
اليدين من رؤس اصابع الرجل ومدته يوم وليلة للمقيم
وثلاثة ايام بلياليها للمسافر وانما قضته ناقض الاصل ونتزع
خف وصلى المدة وستاتي تمام بسوطة قوله اي حان المسح على
الخفين الصحيحة في العبادات كونها موجب نقيض الذمة فالكفر
يفسدها ابتدا انما هو المقصود الدنيوي وهو تفريغ الذمة
وان كان لكن بما الثواب وهو المقصود الاخروي والوجوب
في العبادات كوجوب الفعل حيث لو اتى به ثواب ولو ترك
يعاقب فالمحتبر فيه مقصودا ابتدا بما هو المقصود الاخروي
وان تبعه المقصود الدنيوي وهو تفريغ الذمة والاصل
الاصح لما ورد فيه من الاصار المتفيضة حتى روي

اعتبارا منه

عن

عن ابي حنيفة انه قال ما قلت بالمسح حتى ورد ت فيه آثار
اضوء من الشمس حتى قال من انكر المسح على الخفين فخاف
انتقض واذا اعتقد جوازه والمسئلة باقية بالكعبين كما ان قبل الاثر اشق
فيثاب ولا يصح المسح على الخفين للجنب والنفساء اذا اطهرت لان
التيمم لا يحل له قبله فيوجد بعد لبس الخف على طهر تم فيقتضي
قبل انتهاء مدة لبس الخف وتنصوص في الجامع على قول ابي
يوسف بان اقل الحيض ثلاثة وليلتان واكثر الثالث لحديث
صفوان امرنا يا رسول الله قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام
وليالي الا من جنابة لكن من غائط او بول او نوم والمراد
الوضعة المخرجة فيما يتكرر ولا حرج في الجنابة ونحوها للعدم
التكرار والتحقيق انه لا يحتاج لتصوير منع المسح على الخف
في الجنابة ونحوها لان المقام مقام التنبيه وصوره في الكامل
تنبيه بالمتعارف بانه توضأ ولبس جوربين ثم احدث ليس
له ان يمسح ويغسل سائر جسده مفتضى ما تعتبر او ما دار حلية
على شيء من نقض ويمسح عليه انتهى المرجان والنساء سفر وحضر
لحاجتهن ولغيرها لاطلاق المنصوص ولان الخطاب للرجال لا جرم
يكون وارد اعلى حق الاغلب مما ينقض على التخصيص بعض ولو كان اي
الخف من مخدين فوق ثخين غير مجلد كجلد وجوخ وكرباس ثخين يستمسك
على الساق من غير شد وله يشف الماء بالمسح وجواز المسح عليه هو
المفتى به وهو قولهما وابنه رجع الامام رحمه الله انه في معنى
الخف المتخذ من الجلد سواء كان لهما نعل من جلد ويقال لاهل مرو
منعل وهو الذي وضع على اسفله جلدة كالنعل للقدم ويقال النعل الخف
ونعله جعل له نعلا واذا اتصل اعلاه وابر اسفله يقال له مجلد او له
اي او لم يكن فيما مجلد اصلا على المفتى به كما ذكرناه ويشترط لجواز المسح
على الخفين سبعة شرائط الاول منها ليس ما يعم غسل الرجلين ولو
حكما كالموسح على جبيرة رجله او باجدهما وغسل الاخرى تم لبس خفيه
فانه يمسح على حاضته ما دام المعذور موجودا في المدة لان مسح الجبيرة كالغسل
ولو كان البس قبل كمال الوضوء واحدثه اتمه اي الوضوء فترحصوره ناقض
للوضوء لان الخف مانع سراية الحدث للقدم لارتفاعه فاذا بدت كالطهارة
قبل حصوله ناقض ارتفع الحدث عن اعضا الوضوء بجموع الغسلين
الاول والثاني قبل لبس الخف والثاني بعد لبسه فكان الخف مانعا لاحدهما
دافعا والترتيب في الوضوء ليس بشرط عندنا كما تقدم فيمسح المسح
عليه ان الحدث بعده واحترز بما اشترطناه تمام الوضوء عن وضوء
غير مسيح فانه اذا احدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح على الخف لان اصله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)